CL 143/6

June 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة

روما، 28 نوفمبر/تشرين الثاني – 2 ديسمبر/كانون الأول 2011

تقرير الدورة التاسعة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية
(30 مايو/أيار – 1 يونيو/حزيران 2011)

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	1 – 4
تقييم مكاتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية والإقليمية الفرعية للشرق الأدنى وردّ الإدارة	5 – 8
المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي	9 – 17
التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	18 - 20
استعراض دورة خطة الإدارة	21 – 23
التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة 2010–2011	24 – 30
تحليل كلفة وفوائد شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2)	31 – 37
التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج	38 – 42
إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير	43 – 46
تقرير المفتش العام	47 – 54
برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية في الفترة 2010–2013 (المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي)	55 – 57

من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

MB655/A

معايير نظر لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في وثائق المجلس التنفيذي للبرنامج 61 – 58

أية مسائل أخرى

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الأربعين بعد المائة 62

تعريف وفورات الكفاءة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013 71 – 63

المرفق

الوثائق المقدمة للعلم

تقرير الدورة التاسعة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية

روما، 30 مايو/أيار–1 يونيو/حزيران 2011

مقدمة

1- عرضت اللجنة على المجلس التقرير التالي عن دورتها التاسعة والثلاثين بعد المائة.

2- وحضر الاجتماع إضافة إلى رئيس اللجنة، السيد ياسر عبد الرحمن سرور، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة Kristina Gill (أستراليا)
- سعادة السيد Li Zhengdong (الصين)
- السيد Louis Charicauth (غابون)
- سعادة السيد Javad Shakhs Tavakolian (جمهورية إيران الإسلامية)
- السيد Claudio Miscia (إيطاليا)
- سعادة السيد Jorge E. Chen (المكسيك)
- السيد Ronald Elkhuizen (هولندا)
- السيد Gerardo E. Vega Berrio (بنما)
- السيد محمد الطيب الفقي النور (السودان)
- السيد Robert Sabiiti (أوغندا)
- السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأميركية)

3- وأبلغ الرئيس اللجنة بما يلي:

- عُينت السيدة Kristina Gill لتحل محل السيدة Sara Cowan كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
- عـُين السيد Claudio Miscia ليحل محل السيد Augusto Zodda كممثل لإيطاليا في هذه الدورة؛
- عُينت السيدة Claudia Cecile de Mauleón Medina لتحل محل سعادة السيدJorge E. Chen Charpentier كممثلة للمكسيك في جزء من هذه الدورة؛
- عـُين السيد Gerardo E. Vega Berrio ليحل محل سعادة السيد JGuido . Martinelli della Togna كممثل لبنما في هذه الدورة؛

4- ويرد موجز لمؤهلات كل من السيدة Gill والسيد Miscia والسيدة de Mauleón Medina والسيد Vega Berrio في ضميمة هذا التقرير (CL 143/6 Add.1).

المسائل الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة

تقييم مكاتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمية والإقليمية الفرعية للشرق الأدنى وردّ الإدارة

5- استعرضت اللجنة تقرير التقييم وردّ الإدارة عليه على النحو الوارد في الوثيقة (PC 106/5 – FC 138/22 (إصدار جديد)).

6- وأثنت اللجنة على نوعية التقرير الذي أشار إلى عدد من المجالات التي ينبغي فيها اتخاذ إجراءات تصحيحية. كما أشارت اللجنة إلى أنّ توصيات التقييم تناولت مجموعة واسعة من المسائل، ينطبق بعضها على أقاليم أخرى أيضاً.

7- وشدّدت اللجنة على أهمية الحرص على وجود موظفين فنيين من ذوي المهارات العالية في بلدان الإقليم وعلى أن تكون لديهم مهارات تتلاءم والأولويات وتركّز على المشاكل الرئيسية مع مراعاة ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي وتغيّر المناخ في الإقليم. وأكّدت أنّه يتعيّن إيجاد حلّ لمسألة التفاوت بين التغطية الجغرافية للمكتب الإقليمي للشرق الأدنى والمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى بمبادرة من الدول الأعضاء المعنيّة.

8- **وإنّ اللجنة:**

- **أوصت بأنه يتعيّن تأمين الموارد اللازمة للنهوض بنوعيّة وجود منظمة الأغذية والزراعة في الإقليم بالدرجة الأولى من خلال الاستخدام الكفؤ لموارد الاعتمادات الصافية، على أن يُستخدم حساب الأمانة الإقليمي المقترح للأغراض البرامجية بالدرجة الأولى؛**
- **لاحظت أنه ستتم العناية بمسألة متابعة العديد من التوصيات، بما في ذلك المتعلق منها بحساب الأمانة، في خطة إدارة خاصة بالشرق الأدنى ستُطرح على الدورة المقبلة للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى؛**
- **وافقت على إعداد وثيقة بشأن التنسيق بين المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى والمكتب الإقليمي للشرق الأدنى لرفعها إلى الدورة المقبلة من المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى؛**
- **وطلبت إلى الأمانة بيان حالة إجراءات متابعة تنفيذ التوصيات المندرجة ضمن نطاق مسؤولية اللجنة في دورة مقبلة.**

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2010

9 – ناقشت اللجنة *حسابات **البرنامج** السنوية المراجعة لعام 2010*، التي شملت أيضاً تقرير مراجع الحسابات الخارجي على الكشوف المالية، مدعومة بعرض مقتضب قدمته أمانة **البرنامج** وتضمن تفاصيل العناصر الأساسية في كشوف **البرنامج** المالية المراجعة. وبصورة خاصة، قامت الأمانة بتفسير الكشف المالي الأول، والكشف المالي الثاني، والكشف المالي الخامس .

10 – وقُدم إلى اللجنة توضيح يفيد بأن "الميزانية النهائية الموافق عليها" في الكشف المالي الخامس لعام 2010 (6.7 مليار دولار أمريكي) تمثل ميزانية الاحتياجات الأساسية للسنة، في حين أن "الاستخدام الفعلي" في عام 2010 (3.9 مليار دولار أمريكي) يمثل النفقات التي تم تكبدها والالتزام بها. وعلى هذا فإن الفرق بين الرقمين يمثل الجزء غير الممول من برنامج العمل. وأحيطت اللجنة علماً بوجود حلقة دراسية من ثلاث جلسات عنوانها "تخطيط المشروعات وتحديد أولوياتها" تم فيها تبادل للمعارف بين الإدارة وأعضاء المجلس حول كيفية وضع ميزانيات المشروعات، وكيفية الحصول على الموارد وكيفية تخصيصها. وكانت هذه الحلقة الدراسية مفيدة كذلك لفهم الفرق بين الميزانية والاستخدام الفعلي.

11 – ورداً على سؤال وجهته اللجنة يتعلق بتاريخ التنفيذ الكامل لنظام إدارة المخاطر المؤسسية، أوضحت الأمانة أن التقدم في تنفيذ النظام يسير جيداً وسيجري تفعيل النظام المتكامل كلياً بنهاية عام 2012.

12 – وسلمت اللجنة بالفوارق التشغيلية بين توزيع الأغذية وتوزيع النقد والقسائم، وبالتالي بالحاجة إلى استخدام ممارسات محاسبية مختلفة لتوقيت تثبيت النفقات. كما سجلت اللجنة دعمها لتوصية المراجع الخارجي للحسابات التي قبلتها الإدارة والتي تدعو إلى الكشف بدءاً من الحسابات السنوية لعام 2011 عن كمية وقيمة مخزونات الأغذية الذي يحتفظ بها الشركاء المتعاونون.

13 – وجرى إبلاغ اللجنة باستمرار صلاحية الافتراضات المستخدمة في خطة تمويل التزامات استحقاقات موظفي البرنامج لمدة 15 سنة.

14 – وطلبت اللجنة توضيحاً حول أسباب الانخفاض في توزيع الأغذية (4.6 مليون طن متري في عام 2010 مقابل 4.8 مليون طن متري في عام 2009) في نفس الوقت الذي شهد زيادة في عدد المستفيدين الذين وصل إليهم البرنامج (109.2 مليون في عام 2010 مقابل 101.8 مليون في عام 2009). وأوضحت الأمانة أن ذلك يعود لزيادة في أنشطة البرنامج غير السلعية.

15 – وأبلغت الأمانة اللجنة أن مدفوعات الإكراميات وأرقام الخسائر البالغة 884 550 دولاراً أمريكياً في مشروع القرار لا تشمل إلا مدفوعات الإكراميات والخسائر الممولة من الحساب العام، في حين أن مدفوعات الإكراميات وأرقام

الخسائر الواردة في المذكرة 9 الملحقة بالكشوف المالية لعام 2010 والبالغة 14.1 مليون دولار أمريكي تشمل مدفوعات الإكراميات والخسائر الممولة من جميع المصادر.

16 – وفيما يتعلق بضريبة القيمة الإضافية المستحقة القبض، أحيطت اللجنة علماً بأن الرصيد المتبقي كان في عام 2010 مستقراً بالمقارنة بعام 2009. وقد تم خلال العام الماضي استرداد مبلغ قدره 1.5 مليون دولار أمريكي من أحد كبار المدينين. على أنه، في الوقت نفسه، تم رفع الاعتماد الخاص بالحسابات المشكوك فيها من 25.3 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2009 إلى 45.4 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2010، وذلك كتدبير احترازي اتخذته الإدارة، غير أن المؤسسة ستمارس حقها في استرداد كامل المبلغ المتبقي.

17 – إن اللجنة:

- **رحبت بالحسابات السنوية المراجعة لعام 2010، التي شملت تقرير مراجع الحسابات الخارجي على الكشوف المالية، وبالعرض الواضح للأرقام الأساسية في الكشوف المالية من قبل البرنامج، والتوضيحات التي قدمتها الأمانة استجابة لما طلبته اللجنة؛**
- **أخذت علماً بالتزام الإدارة بمواصلة الجهود لاسترداد ما تبقى من ضريبة القيمة الإضافية المستحقة القبض؛**
- **أخذت علماً بأن الأمانة ستستعرض تعريف بيانات الميزانية الأصلية والنهائية الواردة في الكشف الخامس؛**
- **أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2010؛**
- **رحبت بوجود مراجع الحسابات الخارجي أثناء دورة اللجنة هذه.**

التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

18 – ناقشت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بعد عرض من جانب الأمانة أبرزت فيه التوصيات التي تم تنفيذها وتلك التي لم تكن قد نفذت بنهاية عام 2010. ومن أصل التوصيات الـ 12 المتبقية، كانت 5 توصيات فقط متبقية منذ ما قبل عام 2010. أما السبع توصيات المتبقية الأخرى فهي تتصل بتوصيات حول مراجعة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2010، وهي توصيات سيجري معالجتها في الوقت المناسب.

19 – وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أن التعليقات لم تقدم إلا فيما يتعلق بتلك التوصيات التي اعتبرت الأمانة أنها أنجزت.

20 – إن اللجنة:

- ***رحبت بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي؛***
- **أخذت علماً بالتقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتبقية؛**
- **أوصت بوجوب جعل المصطلحات المستخدمة في التقرير المرحلي أكثر تماسكاً واتساقاً.**

استعراض دورة خطة الإدارة

21 – ناقشت اللجنة الوثيقة التي قدمتها الأمانة والتي تعرض فوائد وعيوب تغيير دورة خطة الإدارة من خطة لفترة سنتين كما هي الآن إلى خطة متجددة لفترة ثلاث سنوات مع مخصصات سنوية من ميزانية دعم البرامج والإدارة. ولاحظت اللجنة أنه إذا وافق المجلس التنفيذي على الوثيقة وعلى التغييرات اللازمة في اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج، فإن وثيقة خطة الإدارة المقبلة، والمقرر تقديمها في الدورة العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، ستكون خطة متجددة لفترة الثلاث سنوات 2012–2014، مع ميزانية سنوية.

22 – وطلبت اللجنة توضيحاً بخصوص فوائد التغيير في دورة خطة الإدارة وعيوبه وكذلك بخصوص كيفية سير النظام على الصعيد العملي. وقامت الأمانة بإبلاغ اللجنة بأن التغيير المقترح سيجعل خطة الإدارة وثيقة منتظمة أكثر تجدداً تتيح للمجلس التنفيذي أن ينظر في ميزانية البرنامج على أساس سنوي. وستكون عملية الميزنة أشد صرامة حيث ستناقش التمديدات المنطقية لجميع المشروعات سنوياً وليس مرة كل سنتين. وقامت الأمانة بإبلاغ اللجنة بأن خطة الإدارة المتجددة يمكن أن تقلل من الحاجة إلى تقديم تحديثات منتظمة للوثيقة الموافق عليها سنوياً.

23 – إن اللجنة:

- **أقرت تقديم "استعراض دورة خطة الإدارة" إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه.**

التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة 2010–2011

24 – تلقت اللجنة عرضاً عن *التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين (2010–2011)*، والذي يتضمن زيادة في برنامج عمل البرنامج للفترة 2010–2011 طرأت منذ التحديث الرابع، وقدرها 189.6 مليون دولار أمريكي. وبذلك، بلغ مجموع برنامج العمل 12.0 مليار دولار أمريكي لفترة السنتين، ومن أصل ذلك المبلغ، يتصل مبلغ 6.8 مليار دولار أمريكي بعام 2010، في حين أن مبلغ 5.2 مليار دولار أمريكي يتصل بعام 2011. والمعلومات المقدمة في هذا التحديث مستكملة حتى آخر شهر مارس/آذار 2011. وأعربت اللجنة عن رضاها عن تحديث خطة الإدارة لما يتصف به من وضوح ومن مستوى التفصيل ولما تغطيه الوثيقة من موضوعات عامة.

25 – وقد تضمن التحديث معلومات عن مستوى الموارد المتوقعة ومعلومات محدّثة عن استخدام آلية التمويل بالسلف في البرنامج، بما في ذلك استخدام مرفق الشراء الآجل.

26 – وطلبت اللجنة إلى الأمانة تزويدها باستعراض أكثر اكتمالاً للصناديق الاستئمانية العاملة التابعة للبرنامج. ووافقت الأمانة على إتاحة هذه المعلومات في خطة الإدارة المقبلة. وقامت الأمانة بإبلاغ اللجنة بأن نسبة تكاليف الدعم غير المباشرة على الصناديق الاستئمانية متفاوتة. فالصناديق الاستئمانية التي تتطلب مجموعة كاملة من أنشطة الدعم تفرض عليها نسبة 7 في المائة، أما الصناديق الأخرى – كتلك التي يتم تلقيها ولإدارتها في مكتب قطري – فتفرض عليها نسبة 4 في المائة من تكاليف الدعم غير المباشرة، كما يتم إعفاء صناديق أخرى – مثل الصناديق الاستئمانية للأنشطة المماثلة لدعم البرامج والإدارة – من تكاليف الدعم غير المباشرة بموجب المادة الثالثة عشرة–4(د) من اللائحة العامة.

27 – وطلبت اللجنة مزيداً من الوضوح حول مهمة وظيفة الأمين العام المساعد الإضافية والتكلفة التي ينطوي عليها إنشاء مكتب يتعامل مع جودة الأغذية والتغذية في البرنامج. وأجابت الأمانة بأن توحيد عمل البرنامج في ميدان جودة الأغذية والتغذية سيكون محايداً من حيث التكلفة التي تقع على عاتق البرنامج؛ وسيشمل ذلك رفع مستوى وظيفة شاغرة برتبة مد–2 إلى رتبة أمين عام مساعد باستخدام الوفورات في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين في ميزانية دعم البرامج والإدارة، من أجل توفير القيادة المطلوبة.

28 – وسألت اللجنة عن استراتيجية التوسع في مرفق الشراء الآجل وما تعتزم الأمانة القيام به في سبيل التخفيف من المخاطر. وأجابت الأمانة بأن مرفق الشراء الآجل لن يعود إلى العمل على أساس الطلب بل على أساس استعراض أكثر استباقاً للاحتياجات على أساس دوري. ولن يطرأ أي تغيير على التخفيف من المخاطر. وتعتقد الأمانة أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الكفاءة والتبسيط في العملية.

29 – وسألت اللجنة الأمانة عن مستوى المساعدة المقدمة للمتأثرين بأزمة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وأجابت الأمانة بأن البرنامج زاد من مستوى عملياته في شمال أفريقيا وسوريا واليمن، حيث بلغت قيمتها الكلية نحو 130 مليون دولار أمريكي عموماً.

30 – إن اللجنة:

- **<u>رحبت</u> بتحديث خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين؛**
- **<u>طلبت</u> استعراضاً كاملاً للصناديق الاستئمانية العاملة التابعة للبرنامج؛**
- **<u>طلبت</u> مزيداً من التفاصيل حول تعزيز جودة الأغذية والتغذية في البرنامج؛**
- **<u>أعربت</u> عن الحاجة إلى مزيد من الإيضاحات بشان مقترح رفع مستوى وظيفة شاغرة برتبة مد–2 إلى رتبة أمين عام مساعد لينظر فيها المجلس التنفيذي.**

تحليل كلفة وفوائد شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2)

31 – تلقت اللجنة عرضاً من الأمانة يسلط الضوء على إجراء تقدير للشبكة في الفترة من فبراير/شباط إلى أبريل/نيسان 2011، تناول ما يلي:

- تحليل مقارن لفوائد شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) وفوائد النظم المماثلة التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛
- مدى تكميل نظام ونجز 2 لإطار نتائج الإدارة المؤسسية في البرنامج من حيث تعزيز الكفاءة (تحقيق النتائج المثلى للعمليات)؛
- تقدير مدى تحقيق الفوائد المتوقعة المعروضة في الملحق الثاني من وثيقة المجلس التنفيذي حول التحديث النهائي لمشروع ونجز 2.

32 – وأخذت اللجنة علماً بالتوضيح الذي قدمته الأمانة والذي يفيد بأنه، وفقاً للنهج العام الذي تأخذ به الصناعة، فقد أجري التقدير التقني بدعم من مختص ببرنامج "ساب" باستخدام منهجية أوصت بها مجموعة غارتنر، وبأن تقرير تلك الدراسة يوفر أساساً لإعداد التقدير الذي قدم إلى المجلس التنفيذي. كما أبرزت الأمانة أن الدراسة حددت وفورات مالية سنوية محتملة متحفظة تبلغ 11.55 مليون دولار أمريكي من تنفيذي نظام ونجز 2 تؤدى إلى استرداد الاستثمار في ونجز 2 في غضون خمس سنوات. وتتصل هذه الفوائد أساساً بالإنتاجية والفعالية (وفورات في التكلفة وتفادي التكلفة).

33 – كما جرى توضيح أن التقدير كشف النقاب عن فوائد أخرى تتجاوز الفوائد الكمية البحتة، مما يتصل بتحقق مبلغ تراكم للبرنامج قدره 11.55 مليون دولار أمريكي. والجدير بالذكر أن المشروع يقيم بيئة رقابة محسنة بشكل ملحوظ في المنظمة من حيث أساليب العمل الموحدة في المنظمة ككل بالإضافة إلى تحقيق فعالية أكبر بكثير في إدارة الأثر الكربوني للبرنامج نتيجة لتنفيذ ونجز .2

34 – وقد دعي البرنامج أيضاً، نتيجة لتنفيذ ونجز 2، لمساعدة منظمات الأمم المتحدة في مساع مماثلة. وفي بعض الحالات، تقترح وكالات الأمم المتحدة الاعتماد الكامل لحلول ونجز 2 التي يأخذ بها البرنامج بدلاً من بناء حلولها هي وما يتطلبه ذلك من تكلفة كبيرة ووقت كثير. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) والمنظمات الأعضاء في فريق الاهتمامات الخاصة المعني ببرنامج "ساب".

35 – وهنأت اللجنة الأمانة على ما حققته من نجاح وسجلت تقديرها لتقاسمها خبرتها وحلولها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. على أن اللجنة لاحظت أن مزيداً من التفصيل في تقرير تقدير ونجز 2 كان سيحظى بقدر أكبر من التقدير، وبالأخص المزيد من المعلومات المساندة بشأن بمبلغ 11.55 مليون دولار أمريكي من الوفورات في السنة المبلغ

عنه وبشأن التحديات والحصائل السلبية التي واجهتها الأمانة نتيجة لتنفيذ ونجز 2. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى تنفيذ المشروع التجريبي لنظام تنفيذ اللوجستيات (LES) وطلبت معلومات حول جدوله الزمني.

36 – وأفادت الأمانة بأنها ستتيح التقرير الكامل عن التقدير، مع أنه تقرير أكثر تقنية، لمن يهمه ذلك من أعضاء اللجنة.

37 – إن اللجنة:

- **رحبت بالتقرير عن تقدير قيمة شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) وأخذت علماً به.**

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

38 – عرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج تقرير هذه اللجنة السنوي عن السنة الماضية. وقد كان التقرير مختصراً بقدر الإمكان، وقد بذلت الجهود لتجنب المفردات التقنية، عملاً بما أشارت به لجنة مراجعة الحسابات على البرنامج. ويغطي هذا التقرير السنوي السابع الفترة من 1 أبريل/نيسان 2010 إلى 31 مارس/آذار 2011، وهي الفترة التي اجتمعت خلالها لجنة مراجعة الحسابات أربع مرات.

39 – والجدير بالذكر أن رئيس لجنة مراجعة الحسابات وأحد أعضائها سيغادران اللجنة هذا العام. وقد أجريت لأول مرة جلسة تعريفية للأعضاء الجدد للتعرف على البرنامج والتحديات التي يواجهها.

40 – وأعربت اللجنة عن قلقها لتداخل الولايات والجهود بين مختلف هيئات البرنامج الرقابية. كما شددت على الحاجة إلى معرفة سمات عمليات البرنامج التي تختلف عن عمليات معظم منظمات القطاع الخاص.

41 – ولوحظ أن وجود فريق عمل تابع للمجلس التنفيذي يقوم بتقييم لجنة مراجعة الحسابات وتنقيح اختصاصاتها أتاح فرصة رائعة لتركيز عمل اللجنة بصورة وثيقة على المسائل المالية والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الوقت المحدود والموارد المتاحة. كما ينبغي أن تشمل الاختصاصات الجديدة كيفية تنسيق لجنة مراجعة الحسابات مع هيئات المراجعة الأخرى.

42 – إن اللجنة:

- **رحبت بحضور رئيس لجنة مراجعة الحسابات وبتقرير اللجنة؛**
- **أخذت علماً بأن فريق عمل تابعاً للمجلس يعمل على تنقيح ولاية لجنة مراجعة الحسابات واختصاصاتها، وبأنه سيدرس أيضاً مسألة قيام لجنة مراجعة الحسابات بزيارات ميدانية لعمليات البرنامج.**

إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير

43 – أحاطت اللجنة علماً بأن الوثيقة تم إعدادها بموجب طلب من المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2010. ويعرض إطار الرقابة على المجلس للعلم، كما تعرض سياسة الكشف عن التقارير على المجلس للموافقة عليها.

44 – وناقشت اللجنة مختلف جوانب سياسة الكشف عن التقارير، بما في ذلك إدارة التنسيق فيما بين مختلف الهيئات المبينة في الشكل 1 الوراد في الوثيقة FC139/9، حيث تبدو المستويات الثلاثة – التسيير والرقابة الخارجية والرقابة الداخلية – باعتبارها مستويات هرمية، لتفادي الازدواجية أو التداخل. وأحاطت اللجنة علماً بأن الإجراءات الناظمة لتحرير تقارير مراجعة الحسابات، على النحو المعروض في الفقرة 3 من الملحق الأول للوثيقة، ستوضع بعد اكتساب بعض الخبرة، بقصد تحقيق المزيد من الشفافية ومراعاة الأصول القانونية.

45 – ولاحظت اللجنة أنه في حين أن قرار المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الأول 2010 يشير إلى "جميع التقارير الداخلية"، فإن الأمانة قد اقترحت سياسة للكشف عن تقارير التحقيقات فقط. لذا، يتعين على المجلس التنفيذي أن يستعرض قائمة التقارير الواردة في الوثيقة للبت في ما إذا كانت تلك التقارير تلبي متطلبات المجلس الخاصة بدوره في التسيير.

46 – إن اللجنة:

- **<u>أخذت</u> علماً بـ "إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير"؛**
- **<u>وأشارت</u> على المجلس التنفيذي بأن يستعرض قائمة التقارير الواردة في الوثيقة وأن يقرر ما إذا كانت تلك التقارير وسياسة الكشف عن التقارير تلبي متطلبات المجلس التنفيذي الخاصة بدوره في التسيير.**

تقرير المفتش العام

47 – عملاً بالنظام الأساسي للبرنامج، يقدم *التقرير* السنوي *للمفتش العام* إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه. وقد عرض المفتش العام تقريره لعام 2010 على لجنة المالية. ورحبت اللجنة بالتقرير وأجرت مناقشة جيدة حوله تناولت المسائل الأساسية التالية.

48 – وقد استفسرت اللجنة عن كفاية ميزانية مكتب الرقابة وملاك موظفيه. وأبلغ المفتش العام اللجنة بأنه لا يمكن إجراء تقدير كامل لمكتب الرقابة إلا إذا كان المكتب مجهزاً لتقديم تأكيد إيجابي، وهذا بدوره لن يتحقق إلا عند: (أ) التنفيذ الكامل لإطار الرقابة الداخلية؛ (ب) التنفيذ الكامل لإدارة المخاطر المؤسسية؛ (ج) وصول تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر إلى درجة النضوج.

49 – وعلمت اللجنة أن الموظفين المعينين من خارج المنظمة في مكتب الرقابة هم دائماً مؤهلون بصورة كاملة من الناحية التقنية، في حين أنه يتعين على الموظفين المنقولين داخلياً إلى المكتب، دون أن تتوفر لديهم المؤهلات اللازمة،

الحصول على هذه المؤهلات خلال السنة الأولى من العمل في المكتب. وقد عين المكتب أربعة موظفين يتمتعون بالخبرة في مجال مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات.

50 – وأحاطت اللجنة علماً بالتوضيح الذي قدمه المفتش العام، وهو أن تراكم أعمال التحقيقات له أثر محدود على التأكيد السنوي، وذلك بفضل عملية ترتيب أولويات تناول الشكاوى ذات الخطورة العالية.

51 – وناقشت اللجنة أوجه الضعف المذكورة في مجالات الاستجابة لحالات الطوارئ والإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات، وكان هناك تأكيد بأن العمل الذي تقوم به الإدارة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات هو عمل مُرض.

52 – وأحاطت اللجنة علماً بأن مكتب المراجعة الداخلية قد أجرى تقديراً داخلياً للنوعية وأن نتائج هذا التقدير تُستخدم كمُدخل في التقدير الخارجي للنوعية الذي سيقوم به معهد مراجعي الحسابات الداخليين في يوليو/تموز. وستعرض نتائج التقدير الخارجي للنوعية على المجلس التنفيذي للعلم.

53 – وعلمت اللجنة أنه سيتم تحديث ميثاق مكتب الرقابة قبل قيام معهد مراجعي الحسابات الداخليين باستعراضه، وسيشمل هذا التحديث دور المجلس ولجنة مراجعة الحسابات في عملية اختيار المفتش العام.

54 – إن اللجنة:

- **<u>أعربت</u> عن تقديرها للجهود التي يبذلها المفتش العام وفريقه.**
- **ـ على المجلس التنفيذي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير العاشر للمفتش العام.**

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية في الفترة 2010–2013 (المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي)

55 – ناقشت اللجنة مختلف جوانب الوثيقة ورحبت بإدراج التعديلات التي طلبتها في دورتها السادسة والثلاثين بعد المائة.

56 – وأعربت اللجنة عن الحاجة إلى تغيير الفترة التي تشملها الوثيقة لتصبح 2011–2014.

57 – إن اللجنة:

- **<u>ناقشت</u> برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية (المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي) <u>ووافقت</u> عليه، وأوصت بأن يستعرضه المجلس، طالبة تغيير المدة المرجعية لتصبح 2011–2014.**

معايير نظر لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في وثائق المجلس التنفيذي للبرنامج

58 – أبلغ رئيس لجنة المالية عن محادثة مع رئيس المجلس التنفيذي للبرنامج ناقشا فيها تفسير وتنفيذ ولاية لجنة المالية. وتركزت المناقشة على المعايير والطرائق المتعلقة بتحديد الوثائق وتقديمها إلى اللجنة.

59 – وقد نظر رئيس لجنة المالية ورئيس المجلس التنفيذي في جميع الوثائق المقدمة إلى لجنة المالية خلال فترة السنوات الثلاث الماضية. وفي أعقاب هذا الاستعراض، اتفق الاثنان على عدم عرض الخطة الاستراتيجية على لجنة المالية لأخذ العلم بها نظراً لعدم وجود اعتبارات مالية في الوثيقة بشكلها الحالي، إذ أن هذا الشكل تغير مع الوقت.

60 – وعلى هذا، فقد أبرزت اللجنة الحاجة إلى تعديل المادة 7-1 من النظام المالي للبرنامج التي تنص على وجوب تقديم الخطة الاستراتيجية للبرنامج إلى كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية. ويتعين إجراء هذا التغيير بالتشاور مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية.

61 – إن اللجنة:

- **<u>وافقت</u> على عدم وجوب استعراض الخطة الاستراتيجية من جانب لجنة المالية، نظراً لعدم وجود اعتبارات مالية فيها.**
- **<u>وأوصت</u> بوجوب تنقيح المادة 7-1 من النظام المالي للبرنامج بالتشاور مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية.**

أية مسائل أخرى

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الأربعين بعد المائة

62 – تم إبلاغ اللجنة بأنه تقرر مبدئياً عقد الدورة الأربعين بعد المائة في روما في الفترة من 10 إلى 14 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وسيتم الاتفاق على المواعيد النهائية للدورة بالتشاور مع رئيس اللجنة.

مسائل أخرى

تعريف وفورات الكفاءة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013

63– أضيفت هذه المسألة في إطار بند أية مسائل أخرى بناء على طلب أحد الأعضاء بغية: (1) مناقشة مصطلح وفورات الكفاءة بقدر أكبر من التفصيل؛ (2) توضيح تبعاته، إن وجِدت، بالنسبة إلى إعادة تخصيص الموارد والأنشطة.

64- وبالنسبة إلى معنى مصطلح وفورات الكفاءة، جرى التذكير بأن الدورة العاشرة بعد المائة للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 1995 حددت معنى هذا المصطلح على أنه "تخفيضات في تكلفة المدخلات دون إحداث تأثيرات سلبية مادية بالمخرجات"[1]. كما أُدرجت ضمن هذا التعريف زيادة استرداد تكلفة الدعم التقني للأنشطة الميدانية.

65- وأُخطرت اللجنة أنه في ضوء هذا التعريف فقد سعت المنظمة بنشاط إلى تحقيق وفورات الكفاءة منذ عام 1994 عبر خفض تكلفة المدخلات، والنهوض بتدابير استرداد التكاليف، ومكاسب القدرة الإنتاجية، وأُبلغت الأجهزة الرئاسية بصورة متواصلة بما حققته من إنجازات.

66- واستذكرت اللجنة أن الأمانة، في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013، تتوقع تحقيق وفورات ناشئة عن زيادة الكفاءة على مدى السنتين بقيمة 26.5 مليون دولار أمريكي.

67- وأشارت الأمانة إلى أنها سعت من خلال عمليات إعادة تخصيص الموارد والأنشطة إلى تعزيز الموارد المتاحة لها، وهو ما أقرّ به أيضاً التقييم الخارجي المستقل الذي لاحظ أنه "يُسجّل لصالح المنظمة وأعضائها التسليم بأهمية تحقيق وفورات في الكفاءة في معرض إدارة المنظمة والبرامج التقنية بغرض تعظيم موارد الميزانية الشحيحة من أجل العمل التقني"[2].

68- وذكّرت اللجنة أيضاً أنّ قرار البتّ في إعادة تخصيص الموارد وإعادة برمجتها يعود للدول الأعضاء.

69- وذكّرت اللجنة بأنّ الوفورات المتوقعة نتيجة زيادة الكفاءة، في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013، تبلغ 26.5 مليون دولار أمريكي. وأُبلغت اللجنة أن الموارد المحددة عبر الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة قد أعيدت برمجتها على النحو التالي:

- أعيدت برمجة مبلغ 10.6 مليون دولار أمريكي من الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة الناجمة عن تنفيذ خطة العمل الفورية لتمويل مشروعات أخرى لهذه الخطة؛
- أعيد استثمار مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي من أجل تحسين استرداد تكاليف النفقات العامة والخدمات التقنية للمشروعات الممولة من خارج الميزانية، فيما أُعيد استثمار وفورات أخرى قدرها 11.9 مليون دولار أمريكي في مختلف الأهداف الإستراتيجية والوظيفية.

70- وأقرت اللجنة بأن هذا النهج يماشي ما جرت عليه العادة في السابق، ولاحظت على سبيل المثال أنه في الفترة 2010-2011، أعيد استثمار وفورات قدرها 17.4 مليون دولار أمريكي، ناجمة عن خفض عدد الوظائف من درجة

---

[1] الفقرة 24(أ) في الوثيقة CL 110/REP.
[2] الفقرة 1222 في الوثيقة C 2007/7 A.1.

مدير، في البرامج بما يتماشى مع التوجيهات التي وردت في خطة العمل الفورية وخضعت للمناقشة في مجموعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل، وكذلك في لجنة المالية عام 2009.

71- إن اللجنة:

- **استذكرت أهمية تحديد الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة لضمان الاستخدام الأمثل للميزانية وأثنت على جهود المنظمة في هذا الصدد؛**
- **بالإشارة إلى الفقرة 68، لاحظت اللجنة أن الأعضاء قد يرغبون في استعراض عملية إعادة تخصيص الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة بصورة مفصلة في سبيل التوصل إلى قرار بشأن الميزانية المقترحة للفترة 2012–2013؛**
- **وأبرزت أن برنامج العمل والميزانية يتضمّن وفورات ناشئة عن زيادة الكفاءة يبلغ مجموعها 26.5 مليون دولار أمريكي ولاحظت أنه من أصل هذا المجموع فقد أعيد تخصيص مبلغ 10.6 مليون دولار أمريكي من وفورات خطة العمل الفورية لمشروعات خطة العمل الفورية، في حين أعيد استثمار القسم الأكبر من المبلغ المتبقي في مختلف الأهداف الإستراتيجية والوظيفية التي تحققت فيها الوفورات.**

المرفق

الوثائق المقدمة للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف المادتان الثانية عشرة–4 والثالثة عشرة–4(ز) من اللائحة العامة (الوثيقة FC 139/INF/2)